جمهورية مصر العربية

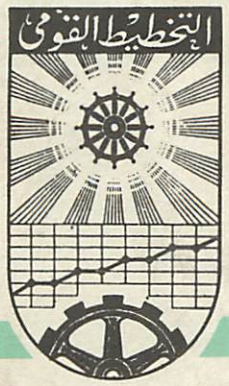

معهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٤٣٩)

بحث

التفاوتات الاقليمية واستراتيجيات التنمية الاقليمية

اقطاب النمو كأسلوب لحل مشاكل المدن الكبري في مصر

اعداد

دكتورة/ علا سليمان الحكيم

يناير ١٩٨٧

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

INP.
Memos

المحتويـــــات

	الصفحة
١ ـ مقدمـــــة	١
٢ ـ استراتيجيات التنمية الاقليميـــــة	٣
٢ ـ ١ استراتيجية الانتشـــار	٤
٢ ـ ٢ استراتيجية التركيـــز	٥
٢ ـ ٣ استراتيجية الانتشار بطريقة مركـــزة	٥
٣ ـ السياسات المتبعة من قبل كل استراتيجية لحل مشاكل المدن الكبرى	٦
٤ ـ النمو المتوازن والنمو غير المتوازن	٩
٤ ـ ١ استراتيجية اقطاب النمو	١٠
٤ ـ ١ ـ ١ مفهوم قطب النمـــو	١١
٤ ـ ١ ـ ٢ تعريفات المفاهيم المختلفة المتصلة بقطب النمو	١٣
٤ ـ ٢ اهمية مفهوم قطب النمو	١٤
٤ ـ ٣ تعريف الاستقطـــاب	١٧
٥ ـ انتشار النمو عن طريق قطب النمـــو	١٨
٦ ـ قطب النمو والدول الناميـــــة	٢٣
٧ ـ الانتقادات التى وجهت لمفهوم قطب النمو	٢٦
٨ ـ معايير اختيار اقطاب النمو	٢٧
٨ ـ ١ معيار الميزة النسبيـــة	٢٧
٨ ـ ٢ معيار الطاقة الاستيعابية للمنطقة	٢٨
٨ ـ ٣ معيار مدى مساهمة المنطقة فى تحقيق اهداف التنمية	٢٨
٨ ـ ٤ معيار امكانيات النمـــو	٢٨
٨ ـ ٥ معيار الضاعف الاقليمـــى	٢٩
٩ ـ معايير اختيار الانشطة داخل قطب النمو	٣٠
١٠ ـ القيود حول نمو الاقطاب فى مصر	٣٢
١١ ـ البدائل والسياسات المصاحبة لهذه الاستراتيجية	٣٣

١ ـ مقدمـــــة

تعانى الدولة النامية ـ التى تتخذ من التخطيط أسلوبا للتنمية ـ مـــن ظاهرة النمو غير المتوازن بين الاقاليم المختلفة ، ويمكن ارجاع ذلك الى عدم وجود استراتيجية واضحة للتنمية الاقليمية[1] والى اغفال البعد المكانى عند رسم خطط التنمية ، والى عـــدم فهم دور التخطيط الاقليمى واهميته . بحيث يعود فشل كثير من خطط التنمية الاقتصاديـــة الى اهمال التخطيط الاقليمى والتركيز على الابعاد الزمنية والقطاعية دون الابعاد المكانية .

وتعانى مصر من العديد من المشاكل نتيجة لغياب استراتيجية مناسبة للتنميـــة الاقليمية . فقد قامت الدولة ـ لمحدودية الموارد ورغبة فى تحقيق اكبر عائد ـ بتركيـــز الاستثمارات فى عدد محدود من المدن الكبرى التى تتميز بعدد من الميزات التوطنيـــة والنسبية . وقد نجم عن ذلك جذب هذه المدن للانشطة (وبصفة خاصة الانشطة الصناعية) وللسكان من المناطق المتخلفة والتى تعانى من انخفاض الدخل وتدهور مستوى المعيشـــة ، مما ترتب عليه نمو المدن الكبرى بمعدلات مرتفعة مع استمرار تخلف المناطق الاخرى .

---

(١) تعنى استراتيجية التنميـــة الاقليميـــة أساسا بادارة شئون التنميـــة بالاقاليـــم وتهـــدف الى تحقيـــق التقـــدم الاقتصادى والاجتماعـــى والثقافـــى لســـكـــان الاقاليـــم كمـــا تهـــدف الـــى تحقيـــق التغيـــرات الهيكلية الاقليميـــة التـــى تمكنهـــا مـــن اظهـــار قدراتهـــا الكامنـــة وتحقيـــق معـــدلات أعلـــى مـــن التنمية المستمـــرة .

وقد أدت عملية التنمية السابقة الى عدم التوازن الجغرافى بين مناطق الدولة والى زيادة الفوارق بين الاقاليم . (١)

ولقد ترتب على هذا الوضع العديد من المشاكل هنها على سبيل المثال :

أ — الزيادة السكانية السريعة وارتفاع الكثافة وتضخم المدن الكبرى .

ب — الهجرة المستمرة والغير منظمة الى هذه المدن الكبرى .

جـ — عدم وصول هذه المدن الى مستوى من التنمية الاقتصادية يسمح لها باستيعاب الاعداد المتزايدة من السكان وهو مايطلق علية بظاهرة التحضر الزائد overurbanization

د — استقطاب (٢) polarization هذه المدن للتنمية والمتمثل فى تكدس الانشطة وتركز السكان والناتج عن النمو الحضرى غير المتوازن .

هـ — تدهور الخدمات وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الخدمات (التعليمية ، الصحية ..)

---

(١) يقصد بالفوارق " الفوارق غير المبررة " بين الاقاليم . لان الفوارق المبررة هى فوارق اوجدتها الطبيعة والظروف الطبيعية ومن الصعب الغاءها (مثل المساحة)، ويقصد بالفوارق غير المبررة وجود فوارق فى متوسط نصيب الفرد من الخدمات والمطلوب هو التقليل من هذه الفوارق وليس الغاءها بالكامل وهذا يتفق مع المنطق الطبيعى للامور لان نقطة البداية ليست واحدة بالنسبة لكل المحافظات فيما يتعلق بعملية التنمية ولذلك من الضرورى وجود محافظات متقدمة واخرى متخلفة أو اقل تقدما كما وان السياسة الاقليمية قد تتطلب وجود واستمرار هذه الفوارق . فمحدودية الموارد تقتضى من الدولة تكثيف جهود التنمية فى بعض المناطق دون الاخرى من اجل تحقيق اعلى معدل للدخل .

(٢) الاستقطاب هو مجموعة من الظواهر التى تنشأ فى منطقة معينة تتمتع بميزات جغرافية واقتصادية واجتماعية وادارية بشكل يكسبها خاصيتى الجذب والتأثير فى المناطق المحيطة بها بحيث تجعلها تتجه اليها دائما . وتعانى مثل هذه المنطقة من تركز فى السكان وتكدس فى الانشطة وينجم عن ذلك تأثيرات اجتماعية واقتصادية وجغرافية وادارية فى كل من مركز الاستقطاب وفى المناطق المحيطه به .

علا سليمان الحكيم : اقطاب النمو كأستراتيجية للتنمية الاقليمية فى مصر : رسالة دكتوراه — جامعة القاهرة ١٩٨٥ .

و - تسلط primacy [1] المدن الكبرى على باقى الهيكل الحضرى ، واستئثارها بالجزء الاكبر من الاستثمارات مما ترتب عليه اهمال باقى المناطق .

ولذلك فمن الضرورى وجود استراتيجية ملائمة يعتمد عليها لتحقيق التنمية وللتغلب على ظاهره الفوارق الاقليمية ولعلاج المشاكل المتعلقة بالبعد المكانى بحيث تحدد هذه الاستراتيجية الاهداف العامة ودور كل اقليم والوسائل والادوات التى تحقق هذه الاهداف وهو ما يحكمة عدد من العوامل مثل مرحلة التنمية التى وصل اليها المجتمع فى خططه والنظام السياسى السائد والهيكل الاقتصادى . فالسياسة الانمائية المرغوبة لا تتحقق بمجرد توزيع المشروعات على المحافظات بل لا بد وان يخضع هذا التوزيع لقواعد الاستراتيجية العامة للتنمية الإقليمية فى الدولة .

يستهدف البحث تحليل وعرض الاستراتيجيات والسياسات البديلة للتنمية الاقليمية مع التركيز على استراتيجية اقطاب النمو و اعطاء امثلة من مصر وغيرها من الدول [2]

٢- استراتيجيات التنمية الاقليمية

هناك اكثر من استراتيجية يمكن اتباعها لتصحيح اختلالات التوازن فى النمو والمحدد الاساسى للاختيار هو الهدف القومى الذى تسعى الدوله الى تحقيقة (تعظيم الناتج وتحقيق الفعالية او تحقيق العدالة والمساواة بين الاقاليم [3]). فاذا كان الهدف المنشود هو تحقيق العدالة بين اجزاء الدولة فان الاستراتيجية الواجبة الاتباع تصبح استراتيجية الانتشار فهى تعمل على نشر الاستثمارات والموارد على الدولة ولذلك فهى اكثر عدالة واكثر تفاديا للضياعات الخارجية Diseconomies التى تنشأ من زيادة التجمع والتركز .

(١) التسلط هو سيطرة مركز حضرى واحد (او اثنين) على مجموعة من المدن بحيث لا يوجد نظام متوازن لتدرج المدن (نقص فى المدن متوسطة الحجم) .

(٢)- لمزيد من التفاصيل انظر :
علا سليمان الحكيم : اقطاب النمو كاستراتيجية للتنمية الاقليمية فى مصر، رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهره ١٩٨٥.

(٢) H. Richardson :" City Size and National Spatial Strategies in Developing Countries" W.B. Staff Paper No. 252 April 1972 P.3

اما اذا كان الهدف هو تحقيق الفعالية الاقتصادية فان الاستراتيجية المقترحة فى هـــذه الحالة هى استراتيجية التركيز وهى تعمل على الاستفادة من وفورات التجمع او مايطلق عليه بالوفورات الداخلية Internal Economies ومن الوفورات الخارجية External Economies اما استراتيجية اقطاب النمو فهى تحقق كلا الهدفان السابقان العداله والفعالية.

وبذلك يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الاستراتيجيات : استراتيجية التركيـــز واستراتيجية الانتشار واستراتيجية الانتشار بطريقة مركزه (اقطاب النمو) . وتتجـــه الاستراتيجية الاولى نحو التركيز على نمو المدينة المتسلطة (على اساس تحقيق الكفـــاءة الاقتصادية) . وتفضل الاستراتيجية الثانية انتشار النمو فى باقى مناطق الدولة (علـــى اساس تطبيق المساواة والعدالة) . وتجمع الاستراتيجية الثالثة بين مزايا الاستراتيجيتيـــن السابقتين .

٢ ـ ١ استراتيجية الانتشـــار :

تعتمد هذه الاستراتيجية على توزيع الاستثمارات والسكان والانشطة علـــى الاقاليم المختلفة سواء تم هذا الانتشار والتوزيع بطريقة متعادلة او غير متعادلة وذلك مـــن اجل احداث درجة من النمو فى مختلف الاقاليم . وتحقق هذه الاستراتيجية درجة مـــن العدالة (الشكلية) من حيث توزيع المشروعات على الاقاليم المختلفة .

ومن الصعب تطبيق هذه الاستراتيجية فى الدول النامية نتيجة لمحدوديـــة مواردها فمن غير الممكن توزيع الموارد على مختلف الاقاليم لان ذلك لايضمن خلق تلقائيـــة النمو فيها ولايساعد على جذب انشطة جديدة ، وبالتالى يؤخذ على هذه الاستراتيجيـــة انها تزيد من نمو الاقاليم النامية اصلا وتزيد من الانحدار النسبى للاقاليم المتخلفة مـــا يؤدى الى تفاقم المشكلة التى كانت قائمة اصلا وتتسع بذلك الفجوة بين الاقاليم .

٢-٢ استراتيجيـــة التركيـــز :

يرى البعض ان استراتيجية التركيز هى انسب الاستراتيجيات بالنسبـــة للدولـة النامية وهى تقوم بتركيز الموارد والجهود فى اكبر المدن (عدد محدود واحـده او اثنيتين على الاكثر) لمـا للمدن الكبرى من مزايـــا (١) .

ويوجد النقد الى هذه الاستراتيجية لانها تركز التنمية فى مناطق وتهمل مناطـق اخرى قد يكون بها طاقات وموارد يمكن عن طريـق توجيه الاستثمارات اليها تحقيق معدل مرتفع للنمو .

٣٠٢ استراتيجية الانتشار بطريقة مركزة :

تستند هذه الاستراتيجية الى فكرة اقطاب النمو ووفقا لها يتم اختيار عدد محـدود من المناطق تتمتع بامكانيات للنمو الاقتصادى ويتم تكثيف مجهودات التنمية بها بحيـــث تصبح قطبا للنمو بالنسبة للمناطق المحيطة بها ، فهو ينمو ويشع النمو الى هذه المناطـق عـن طريق مجموعة الانشطة القائدة المتكاملة والمتوطنة فى القطب والتى تربطها مجموعـة من العلاقات الفنية . غير انه لابد من وجود مركز نمو قائم او محتمل لاستقطاب التنميـة وللتغلب على ظاهرة التسلط للمراكز الحضرية الكبرى ، بحيث تعمل هذه الاقطاب على استغلال الوفورات الخارجية للتركز الجغرافى ووفورات الحجم الكبير . ويتطلب نجاح الاستراتيجيـة وجود لامركزية سياسية وادارية وتوافر الهياكل الاساسية والخدمات من اجل ضمان الترابـط بين اقطاب النمو والاسواق . وفى حالة افتقار الدولة للشروط السابقة لايتوقع لمثل هـذه الاستراتيجية النجاح الا اذا كانت اقطاب النمو قريبة من المدينة الرئيسية التى بها الحكومة .

---

(١) H. Richardson : op. cit P. 5

وتهدف الاستراتيجيات الثلاث السابقة الى حل مشاكل المدن الكبرى ومن اجل المفاضلة بينها فلابد من معرفة الوسائل التى تستخدمها كل منها لحل هذه المشاكل ومن صلاحيتها وملاءمتها لظروف الاقتصاد المصرى.

٣ — السياسات المتبعة من قبل كل استراتيجية لحل مشاكل المدن الكبرى

زيادة التركز فى المدن الكبرى مشكلة تعانى منها معظم الدول النامية. فعادة ماتظهر فى المراكز الخدمية الكبرى فى العالم التى تكون غالبا عواصم قومية بها حكومات مركزية ، ونتيجة وجود هذه الحكومات تتولد قوى جذب تؤدى الى توطن كافة الانشطة فى هذه المراكز وبذلك تظهر وفورات التجمع وتبدأ بعد ذلك هذه المدن فى التوسع . غير انه بعد وصول هذه المدن الى حجم معين (الحجم الامثل) تبدأ ضياعات التحضر وخاصة ضياعات الاكتظاظ فى الظهور الامر الذى يجعلها غير فعالة فى تأدية وظائفها وفى تقديم خدمات مناسبة للسكان.

وتستخدم استراتيجية التركيز لحل المشكلة السابقة عن طريق اللامركزية داخل الاقاليم بانشاء المدن الجديدة التابعة Satellite new towns من اجل تخفيف الضغط عن المدن الكبرى المكتظة بالسكان ومن اجل تنمية الضواحى . وقد انتهجت الحكومة الفرنسية سنة ١٩٦٤ السياسة السابقة عن طريق اقامة مدن جذب عبارة عن ثمانية مدن توازن Métropoles d'Equilibres لتخفيف الضغط عن باريس وبالرغم من كبر حجم هذه المدن الا انها بدت عاجزة عن مواجهة قوى الجذب الباريسية . وابتداء من سنة ١٩٦٥ بدأت تظهر استراتيجية جديدة مختلفة عن البرنامج الفرنسى الشهير Métropoles d'Equilibres . وقد اتبعت اسلوب مختلف وهو محاولة العلاج داخل حدود اقليم (باريس) intra - Region ووفقا له تم انشاء خمس مدن جديدة فى ضواحى باريس Suburban Periphery من اجل تحويل العمالة والسكان والانشطة بعيدا عن باريس وتخفيف الضغط عنها .

ويرجع انتهاج فرنسا لهذه الاستراتيجية ان برنامج مدن التوازن كان غير كاف وغير كامل ، كما انه اساء تقدير قوة عوامل التوطن للمدينة المسيطرة ، كما ان التدخل في التفضيل التوطني للمشروعات المختلفه اضر بالاقتصاد الفرنسي ، بالاضافة الى ان جميع القرارات كانت قرارات مركزية تتخذ في باريس مما اضعف من فاعليتها . ويطلق على السياسة السابقة اللامركزية داخل الاقليم الواحد Intra - Regional Deconcentration وتحاول هذه السياسة ايجاد حلول داخل حدود الاقليم المتضمن للمدن الكبرى - والتي ستستمر في النمو — وذلك عن طريق وضع نواة داخلها Polynucleation في صورة مدن تابعة مما يقلل من الضياعات الخارجية الناجمة عن التجمع وفي نفس الوقت يستفاد من مزايا هذا التجمع.

اما استراتيجية الانتشار فتستخدم في حالة الرغبة في تحقيق درجة اكبر من العدالة بين الاقاليم بحيث يتم نشر الاستثمارات في المناطق المختلفة مما يشجع المدن الثانوية ويعمل على تنمية الريف والهدف هو تحسين ظروف الريف والمدن متوسطة وصغيرة الحجم لتقليل الهجرة الى المدن الكبرى.

ولقد انتهجت انجلترا هذه الاستراتيجية في الثلاثينيات حيث تم اقامة المدن الانجليزية من اجل وقف تيار الهجرة الى لندن من الاقاليم المختلفة في شمال انجلترا وويلز وتخفيف الضغط عنها . وقد بلغ عدد المدن الجديدة التي شيدت ٢٩ مدينة تتفاوت في حجمها وعدد سكانها (٣٠ الف الى ١٢٠ الف) وكانت تتميز بصغر حجمها حتى الستينات اما بعد ذلك فقد اتسع حجم المدن الجديدة وانتشر في انجلترا بالقرب من مدنها الكبيرة. وتعتبر التجربة الانجليزية ناجحة لكفاءة التخطيط وواقعيته ودقة التنفيذ ، كما ان الاجهزة المسئولة عن التنفيذ هيئات حكومية مستقلة.(١)

---

(١) وزارة التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الاراضي : مدينة ٦ اكتوبر ، التخطيط الهيكلي العام ، الاقتصاد ٣ — التقرير الرابع ، اغسطس ١٩٨٠.

اما استراتيجية الانتشار بطريقة مركزه (اقطاب النمو) فهى تعمل اما على تركيز الاستثمارات فى اكثر المدن اتساعا وهو مايطلق عليه القطب المضاد او تعمل على توزيع الاستثمارات فى عدد مختار من المناطق (اقطاب النمو) التى تتميز بميزات تؤ هلها للنمو بحيث تنمو وتشع التنمية فيما حولها • وبذلك تتمكن هذه الاقطاب من جذب السكان والانشطة من المدينة المركزية مما يخفف عنها الضغط بالاضافة الى انها تحقق تنمية متوازنة للاقتصاد القومى فى المدى الطويل •

ومن الامثلة الواضحة التى طبقت فكرة القطب المضاد : فى اسلام اباد (روالبندى) وفى نيودلهى (دلهى) وفى بومباى الجديدة (بومباى) ، زيودى جنيرو (بوينس ايرس) كما ان ايطاليا تعتبر من الامثلة الواضحة التى طبقت استراتيجية اقطاب النمو على السياسة التنموية للاقاليم المختلفة وخاصة فى الـ Mezzogiorno فى جنوب ايطاليا (١) • فقد عانت ايطاليا من وجود فوارق فى النمو بين الشمال والجنوب ، ولتصحيح هذا الاختلال لجأت الحكومة الى هذه الاستراتيجية غير انها لم تحقق النجاح المرجو منها فقد عملت على زيادة الاختلال الذى كان قائما من قبل بين الشمال والجنوب ويرجع ذلك للاسباب التالية :—

- كبر عدد مناطق ونواه النمو المختاره •
- عدم وجود أى نوع من الترابط بين السياسات ، كما ان التطبيق تم بطريقة تلقائية غير مخططة •
- ضعف النقابات العمالية •
- اثر القوى الاجتماعية والسياسية وخاصة جماعات المافيا
- اتخاذ جميع القرارات فى الوزارات المركزية وفى لجنة الـ Mezzogiorno
- البطء الشديد والبيروقراطية فى اتخاذ القرارات •

---

(١) V.Z. Newcombe :"Creating an Industrial Development Pole in Southern Italy" Journal of the Town Planning Institute, Volume 55, April 1969 pp. 157 - 161

ويهتم هذا البحث اساسا بدراسة اقطاب النمو كاستراتيجية لحل مشاكل المدن الكبرى فى مصر ، وكما يهدف لمعرفة مدى ملاءمة هذه الاستراتيجية لواقع مصر وكيف يمكن استخدامها لحل مشاكلنا الاقليمية ومدى امكانية تطويعها لخدمة الاقتصاد المصرى ولعلاج النمو غير المتوازن ولعلاج مشاكل المدن الكبرى فى مصر وفى ايجاد مناطق جذب جديدة تخفف من الضغط عن هذه المدن وفى نفس الوقت تنمو وتنمى المناطق المحيطة بها .

وقد تساعد مثل هذه الدراسة فى ترشيد اختيار انسب الاستراتيجيات لواقع مصر حتى لايكون هذا الاختيار جامدا . وحيث ان كل دولة تسعى الى تحقيق عدد من الاهداف فمن غير المتوقع وجود استراتيجية واحدة ، تعتبر افضل الاستراتيجيات جميعا ، وفى نفس الوقت تكون قادرة على تحقيق كل الاهداف المرغوبة . فكما ان لكل استراتيجية مزايا وفوائد فان لكل منها حدود ومحددات .

ولابد من الاشارة الى انه وان كانت هذه الدراسة تنصب اساسا على مفهوم اقطاب النمو فان ذلك لايعنى بالضرورة انها افضل الاستراتيجيات الواجب تطبيقها .

٤ - <u>النمو المتوازن والنمو غير المتوازن :</u>

اثار كثير من الباحثين العديد من التساؤلات حول الكيفية التى تتم بها عملية التنمية الاقتصادية فى الدول النامية وكيفية الاسراع بها . هل تتم عن طريق النمو المتوازن لمختلف القطاعات او الانشطة او عن طريق النمو غير المتوازن لبعضها بحيث يمكنها قيادة عملية التنمية .

ويعتمد مفهوم النمو المتوازن والنمو غير المتوازن على فكرة الدفعة القوية التى تدفع الاقتصاد من مرحلة التخلف الى مسار النمو الذاتى . ويرى انصار النمو المتوازن ان الدول النامية تعانى من مشكلة انخفاض الحافز على الاستثمار لضيق نطاق السوق ، والنمو المتوازن

يحقق توسيع حجم السوق لانه يترتب على انشاء العديد من الصناعات المتزامنة توسيع نطاقه حيث تخلق كل صناعة سوقا للصناعات الاخرى للافادة من الوفورات الخارجية. الا انه يوجه نقد الى مفهوم النمو المتوازن وهو ان الدول النامية تفتقر للموارد اللازمة لعملية التنمية على النحو الذى تستوجبه هذه الطريقة لتحقيق النمو المتزامن لعدد كبير من القطاعات او الانشطة فى آن واحد. فهذه الدول فى حاجة الى دفعة قوية لعملية التنمية ولذلك يتم تركيز الجهود الانمائية فى عدد محدود من القطاعات او الانشطة التى تتميز بالتفوق على غيرها. ويأخذ النمو الاقتصادى شكل تقدم ونمو بعض قطاعات وانشطة الاقتصاد وقيادتها لعملية النمو بحيث يترتب على آثارها جذب ونمو باقى القطاعات او الانشطة على اساس العلاقات الفنية التى تربطها ببعضها. وبهذه الصورة يتم تحقيق الاستفادة القصوى من الوفورات الداخلية والخارجية.

ويعتبر بيرو وهيرشمان من الرواد الذين تبنوا فكرة النمو غير المتوازن (١) وتركيز الاستثمارات فى عدد محدود من القطاعات القائدة التى تبدأ بها عملية التنمية.

٤ - ١ استراتيجية اقطاب النمو:

تعتمد استراتيجية اقطاب النمو على فكرة النمو غير المتوازن. وبيرو (٢) أول من استخدم مفهوم قطب النمو للدلالة على النمو غير المتوازن فى الاقتصاد القومى. فقد لاحظ ان النمو لا يظهر فى كل مكان وفى وقت واحد ولكن يظهر فى نقط او اقطاب نمو بكثافات متنوعة وينتشر خلال قنوات متفرعة لها تأثير مختلف على الاقتصاد القومى ككل. وبذلك تكون عملية النمو بين الاقاليم دائما غير متوازنة بالمعنى الجغرافى.

---

(١) A.O. Hirchman : "Stratégie du Développement Economique" Editions ouvrières, Paris, 1964 p. 11

(٢) F.Perroux: "Note Sur La notion des Pôles de Croissance" Economie Appliquée, 1955

٤-١-١ مفهـــوم قطـب النمو Growth Pole Concept

عرف بيرو قطب النمو على انه مجموعة من الانشطة تولد نموا ديناميكيا فى الاقتصاد كنتيجة للعلاقات التبادلية (العلاقات الامامية والخلفيـة) (٢) بينها وبين الصناعـة او النشاط القائد Leading Industry . والصناعة او النشاط القائد هو النشـاط الذى ينمو اسرع من باقى الصناعات او الانشطة وله بعض الخصائص المميزة كتكنولوجيـا متقـدمة ، قدرة على توليد ونقل الاختراعات والابتكارات ، مرونة دخل مرتفعة ، قـدرة على توليد نمو مستمر ومتصل فى انشطة مرتبطة بـه وفى المجال المحيط به مـن خلال العلاقات الامامية والخلفية . (١)

---

(١) يكون لصناعة او نشاط معين علاقات او تأثيرات امامية forward effects عندمـا يكون معدل المدخلات الوسيطة المتولدة من الصناعات (او الانشطة) الاخرى بالنسبة لاجمالى الانتاج مرتفعا . وفى هذه الحالة تتحكم هذه الصناعة فـى المدخلات المتولدة من الصناعات الاخرى السابقة لها ، اى انها تولد قوى توسعية وانكماشية فى هذه الصناعة تبعا لمسار نموها . ويكون لصناعة او نشاط معنى علاقات او تأثيرات خلفية backward effects عندما يكون معدل المخرجات مـن السلع الوسيطة التى تستخدم فى صناعات اخرى مرتفعا بالنسبة للطلب الاجمالـى وبالتالى فهى قادرة على توليد توسع فى هذه الصناعات عن طريق نقل الابتكـارات اليها .

J.Boudeville :"Amenagement du Territoire et Polarization"Génin, 1972, P. 152

(٢) لقد استخدمت عدة كلمات لدلالة على معنى النشاط القائد فقد استخدم بيرو لفـظ صناعة محركة على النمو Industrie Cle', Industrie Motrice كما استخدم " هرمنن " لفظ Propulsive Industry للدلالة عـن نفس المعنى السابق ، هذا بالاضافة الى عديد من المرادفات التى استخدمهـا كثير من الكتاب للدلالة على نفس المعنى السابق مثل Leading, Stimulant , Key (Industry)

واكدت الغالبية العظمى من الكتاب والباحثين على ضرورة وجود نشاط محدث على النمو Propulsive Industry ومرتبط بعلاقات فنية مع الصناعات الاخرى بحيث ان نموه يؤدى الى انتشار النمو الى باقى الانشطة.

وقد اعتمد بيرو على فكرة النشاط القائد والمجمعات الصناعية[1] والانشطة المرتبطة بعلاقات فنية فى محاولة لشرح عملية انشاء اقطاب النمو ولذلك حدد تحليله بالحيز الاقتصادى. الا أنه بعد ذلك اخذ البعد المكانى فى الاعتبار وادخل التركز الجغرافى للانشطة الاقتصادية . ويتضح مما سبق ان مفهوم قطب النمو يتضمن ثلاثة عناصر اساسية :—

١ — العلاقة الداخلية بين مختلف الانشطة : فقطب النمو هو عبارة عن تكتل مجموعة من الانشطة التى تربطها مجموعة من العلاقات الفنية.

٢ — عمل المضاعف الاقليمى.

٣ — التركز الجغرافى : فاساس تكوين قطب النمو يتمثل فى تكتل وتركز مجموعة من الانشطة فى حيز محدد

ولقد حدث كثير من الخلط حول مفهوم قطب النمو لانه يستخدم للدلالة على معان مختلفة : قطب النمو فى الحيز الاقتصادى وقطب النمو فى الحيز الجغرافى . حتى عند الحديث عن قطب النمو فى الحيز الجغرافى قد يحدث بعض الخلط . فهناك قطب نمو

---

(١) المجمع الصناعى Industrial Complex : هو تجمع مجموعة من الانشطة فى شكل عنقودى حول نواه من الانشطة لها قوة اشعاع مرتفعة وقدرة على نقل دفعات النمو من خلال العلاقات الامامية والخلفية . وفى هذا المجمع يؤدى توسع احد هذه الانشطة الى عملية نمو يحققها مضاعف مركب عال جدا (اثار مضاعف الطلب النهائى + اثار معجل الاستثمار) .

A. Kuklinski : "Growth Poles and Growth Centres in Regional Planning" Paris 1972. P. 21

كعامل ديناميكى فى الهيكل الحيزى للاقتصادى او قطب نمو مخطط (حيث يتم فيه التركيز الحيزى للاستثمارات) • وفى كثير من الابحاث يتم الخلط بين المعنيين بحيث لا يصبح واضحا اذا كان قطب النمو بمعنى وصفى او تحليلى او انه ينظر اليه باعتباره عامل فى استراتيجية موجهه لسياسة عامة •

٤-١-٢ تعريفات المفاهيم المختلفة المتصلة بقطب النمو :

كثير ما يحدث الخلط بين قطب النمو ومركز النمو ونقطة النمو ومحور النمو. ويستخدم كثير من الباحثين هذه الكلمات المختلفة بطرق متباينة للدلالة على نفس الظاهرة ويستخدمها الكثيرون كمترادفات[1] • والتفسير الجغرافى البسيط لهذه الافكار يجعلها تتطابق فى المعنى • وهذه التفرقة نسبية وغير مطلقة ولكنها ضرورية فى الدراسات المتعلقة بالمظاهر الحيزية •

قطب النمو Growth Pole

قطب النمو هو توطن لمجموعة من الانشطة المرتبطة بعلاقات فنية واقتصادية فى حيز متجانس وتمتد آثاره التنموية الى المناطق المحيطة به ، بحيث ينمو وينمى هذه المناطق ، ويساهم فى تحقيق اهداف قومية •

مركز النمو : growth Centre

مركز النمو هو توطن لمجموعة من الانشطة فى حيز محدد ، واثاره محلية فقط • ويقتصر على الاقليم الذى يوجد به اى ان له طابع اقليمى فقط واهدافه محلية واحيانا ثانوية •

---

(١) - V. Gokham & N. Karpov:" Growth Poles and Growth Centres" in A. Kuklinski (ed.)"Growth Poles and Growth Centres in Regional Planning", Paris, 1972, P. 70.

- L. Davin, Deeger, L.Paelinck.: Dynamique Economique Dans La Région Liégeoise " Paris , 1959 PP. 20 - 132 .

وينحصر الفرق بين قطب النمو ومركز النمو فى مجال تأثير كل منهما وفى الاهداف التى يحققاها وفى اختلاف الوظيفة التى يؤديها كل منهما .

محـــاور النمو Axes of Growth

تتكون محاور النمو من سلسلة من النقط او اقطاب النمو التى تربطها علاقات تكاملية نتيجة لوجودها على محور نقل رئيسى .

نقطـــة النمـــو Point of Development

نقطة النمو هى توطن لمجموعة من الانشطة فى حيز محدود متجانس وآثاره محـــدودة على المنطقة التى بها فقط وليست له اثار خارج هذا الحيز .

٤ ـ ٢ اهميـة مفهـوم قطـب النمـــو

وترجع اهمية مفهوم قطب النمو الى الاسباب التاليـة :ـ

١ ـ يأخذ فى الاعتبار اهمية البعد المكانى فهو يربط بين تحليل النمو الاقتصادى الاقليمى وتحليل الهيكل المكانى للانشطة الاقتصادية الاقليمية . فقد اهمل ولفترات طويلـــه الحيز المكانى عند تحليل النمو الاقليمـى .

٢ ـ يستخدم بعض الاساليب التحليلية مثل تحليل التجمع وجداول المدخلات والمخرجات ونظرية المكان المركزى وتحليل الانتشار ومفهوم المركز والاطراف .

٣ ـ امكانية تطبيقة كاستراتيجية للتدخل الحكومى فى التنمية الاقتصادية لحل المشاكـــل الاقليمية ولتقليل الفوارق بين الاقاليم عن طريق تنمية المناطق المختلفة وتحويـــل الكثافة السكانية من المناطق المكتظـة بالسكان الى مراكز نمو جديدة .

وتتم عملية التنمية داخل قطب النمو من خلال اثر المضاعف والوفورات الداخلية . فيؤدى المضاعف من خلال تدفقات الاستثمارات ، الى مضاعفة الدفعات المتولدة من احد الانشطة على باقى الانشطة المرتبطة بعلاقات فنية . ويؤدى تكامل هذه الانشطة الى زيادة وفورات الحجم بحيث تقل التكاليف وتعظم الميزات النسبية للوحدات المنتجة بالمقارنة بالوحدات الموجودة فى اقاليم اخرى . وتؤدى هذه الميزات النسبية الى استقطاب النمو مما يولد الطابع التراكمى للنمو ويظهر اتجاه نحو توسيع تأثير القطب لان الزيادة التراكمية فى الانتاج تجعل القطب يعرض منتجاتة بصورة اكبر ويمد الانشطة المختلفة بما تحتاجه بثمن منخفض نتيجة لمزايا التكتل والتجمع كما تنخفض تكاليف الانتاج نتيجة للترابط بين الانشطة حيث يتم توزيع التكاليف الثابتة على عدد كبير من المنتجات . ووجود مثل هذه الوفورات يشجع على جذب مزيد من الانشطة الى ان يحدث تكدس بها .

وهذا التكدس للانشطة فى قطب النمو يؤدى الى جذب السكان الذين يهاجرون اليه بحثا عن ظروف حياة افضل لتوفر فرص عمل اكثر واجر اكبر . وبذلك يهاجر الشباب والمتعلمين واصحاب الكفاءات والمهارات والفئة النشطة من السكان من المناطق المحيطة بمركز النمو الى داخل هذا المركز تاركين الجزء من السكان الاقل ديناميكية ونشاطا فى الاقاليم المتخلفة فهى تمثل مناطق طرد تنزح منها العمالة ورؤوس الاموال فغالبا ماتكون مناطق زراعية تتسم بنمو بطىء بالاضافة الى التقلبات فى مستوى الانتاج وانخفاض مستوى المعيشة وعدم استقرار العمل وضيق فرص الاستثمار . وهذه الهجرة المستمرة الغير منظمة من الاقاليم المتخلفة ومن الريف الى الاقاليم المتقدمة لاتتوزع بالتساوى على المناطق المختلفة بحيث تعانى هذه المناطق من تركز سكانى شديد (وهى تعانى اصلا من زيادة سكانية)

وتظهر خطوره هذه الهجرة عندما لايكون الهيكل الحضرى على مستوى من التقدم والتنمية الاقتصادية بما يسمح باستيعاب هذا العدد الكبير من المهاجرين مما يثقل عباً عليها من ناحية الخدمات (تعليم ، صحة ...) بحيث تبدأ فى الظهور مجموعة من المشاكل تؤدى الى ارتفاع الاسعار والتكاليف والى انخفاض مستوى اداء الخدمات، بالاضافة الى عديد من المشاكل الاجتماعية ومشاكل الاسكان والنمو والتكيف الاجتماعى . أى انه بعد فترة ينتج عن وجود قطب النمو وتركز السكان وتكدس الانشطة ضياعات اقتصادية[1] Diseconomies مما يؤدى الى نشوء مجموعة من المشاكل والاضرار الاقتصادية والاجتماعية فى كل من قطب النمو (ظهور الضياعات الاقتصادية)[2] والمنطقة المحيطة به (تتمثل فى ذلك الفقد المستمر من الفئة النشطة من السكان ومن الانشطة) ، وفى هذه الحالة يتحول قطب النمو الى مركز استقطاب[3] وتتمثل تأثيراته فيما يأخذ فقط من

---

(١) يقصد بالضياعات الاقتصادية جملة الفاقد الاقتصادى المصاحب لاستعمال نشاط او خدمة او مرفق ما . ويعتمد هذا الفاقد على عدد من العوامل منها معدل الهجرة الى المنطقة ودرجة تكدس الانشطة .

(٢) فى هذه الحالة تكون الوفورات الاقتصادية الخارجيه الحدية < الضياعات الخارجية الحدية الناتجه عن الاكتظاظ أى ان الفوائد الاجتماعية الحديه < التكلفة الاجتماعية الحدية .

(٣) الاستقطاب هو ظاهرة لتفسير عملية انشاء اقطاب النمو وظهورها واتساعها ونموها وافولها واختفائها .
ميز بعض الاقتصاديين بين اشكال مختلفة للاستقطاب ووجدوا ان هناك اربعة اشكال هى : الاستقطاب الفنى ، الاستقطاب النفسى ، استقطاب الداخل ، والاستقطاب الجغرافى .

J. Friedman and W. Alonso : "Regional Development and Planning "
Massachussettes, Cambridge June 1965 P. 198

j.Boudeville : op. cit 152 .

المناطق المحيطة به اى انها تأثيرات احادية الاتجاه (بعكس قطب النمو فتأثيراته تبادليه بينه وبين المنطقة المحيطة وهى تأثيرات مفيدة لكلا الطرفين) .

وينبع الاستقطاب من نمو حضرى غير متوازن وينشأ نتيجة خاصتى الجذب والتأثير التى تتمتع بها المنطقة التى يتركز فيها السكان وتتكدس بها الانشطة وتتمثل عوامل نشأة الاستقطاب فى :

- توافر ميزة توطنية فى المكان تتيح جذب السكان وتوطن الانشطة فيها .
- تمتع المنطقة بوفرة فى الخدمات والهياكل الاساسية للمشروعات .
- تركز السكان فى حيز محدود بكثافة عالية نسبيا بالمقارنة ببقية اجزاء الدولة وهجرة اعداد كبيرة الى هذه المناطق سعيا وراء العمل والمعيشة الافضل .
- وجود انشطة اساسية (وخاصة الصناعية) او على الاقل امكانية توافرها .

تعريف الاستقطاب : الاستقطاب هو مجموعة من الظواهر التى تنشأ فى منطقة معينة تتمتع بميزات جغرافية واقتصادية واجتماعية وادارية بشكل يكسبها خاصتى الجذب والتأثير فى المناطق المحيطه بها بحيث تجعلها تتجه اليها دائما .

وتعانى مثل هذه المنطقة من تركز فى السكان وتكدس فى الانشطة وينجم عن ذلك تأثيرات ضارة فى كل من مركز الاستقطاب وفى المناطق المحيطة به .

ويمكن ان نخلص مما سبق ان عملية التنمية هى عملية استقطاب ، بمعنى ان هناك قوى متضمنة فيها تعمل على تجميع الانشطة الاقتصادية فى شكل عنقودى وعلى احداث عدم التوازن بين الصناعات فى المناطق الجغرافية . فعملية التنمية هى اساسا عملية غير متوازنة لانها تتضمن توالى اقطاب ديناميكية تحدث عدم التوازن بين اجزاء الدولة .

L. Davin, L. Deeger, Paelinck : op. cit pp. 20 - 132

O. Vanneste: "The Growth Pole Concept and the Regional Economic Policy" Belgium 1971 P. 24

٥- انتشار النمو عن طريق قطب النمـــو

النمو لايتحقق فى كل الاماكن وفى نفس الوقت ولكن عند تحققه فى منطقة معينة هناك قوى تعمل على تجميع وتركيز النمو حول هذه المنطقة وذلك للاستفادة من وفـــورات التجمع ومن الوفورات الخارجيـــــة •

ولذلك تقوم الدول النامية من أجل تحقيق عائد مرتفع وسريع على تركيـــــــز الاستثمارات فى عدد محدود من المناطق ذات القدرة الاقتصادية القوية، وهذا يؤدى الى ظهور أقطاب نمو خلال عملية التنمية • ويمكن القول بناء على ذلك ان عدم التوازن فـــى النمو بين الاقاليم يصاحب عملية التنمية ذاتها • وبمجرد أن تتحقق التنمية فى أحـــدى المناطق فان ذلك يولد آثارا متعددة على المناطق المختلفة من الدولة[1] بعضها مناســب ويطلق عليه آثار الانتشار Effets de contagion والبعض الآخر غير مناســب ويطلق عليه آثار الاستقطاب Effets de Polarization وآثار الانتشار هى عبـارة عن سلسلة من التفاعلات تمارسها المنطقة المتقدمة من خلال العلاقات التجارية بينهـــا وبين المناطق المتخلفة بحيث يتم انتشار النمو المتحقق فى المنطقة الاولى الى المنطقـــة الثانية لان المنطقة المتقدمة ستزيد من مشترواتها واستثماراتها فى المنطقة المتخلفـــة ، غير أن هذا يقتضى وجود تكامل بين المنطقتين ، بمعنى اعتماد المنطقة الاولى علـــى الثانية فى الحصول على المادة الخام لان ارتفاع الطلب على هذه المواد سيؤدى الـــى نمو المنطقة المتخلفة • أيضا يمكن للمنطقة الاولى ان تستوعب جزء من البطالة المقنعـــة الموجودة فى المنطقة الثانية مما يساهم فى رفع الانتاجية الحدية للعمل فى المنطقـــة المتخلفة •

---

(١) O. Hirschman : op.cit pp. 212 - 224

اما فى حالة عدم وجود تكامل بين المنطقتين فان آثار الاستقطاب تبدأ فى الظهور وبد لا من ان تستوعب المنطقة المتقدمة البطالة من المنطقة المتخلفة ، فان المنطقة تفقد العمالة المدربة والماهرة ورأس المال لصالح المنطقة المتقدمة وذلك نتيجة للتقدم الاقتصادى المتحقق فيها،وكذلك لان الفروق الحقيقية بين الاجور أكبر من الفروق الحقيقية فى الانتاجية فى كلا المنطقتين ، مما يساعد على عملية الهجرة . وفى هذه الحالة ستكون آثار الاستقطاب أقوى من آثار الانتشار كما هو الحال فى الـ Nordeste فى البرازيل و L'oriente فى كولومبيا وMezzogiorno فى ايطاليا . وبذلك تنقسم الدولة الى منطقة ديناميكية متقدمة ومنطقة متخلفة .

ويرى هيرشمان ان هذه الفوارق الاقليمية تختفى فى الاجل الطويل نتيجة تولد قوى اقتصادية تصحيحية ، فتقوم الدولة بتنمية المناطق المتخلفة وتحول اليها الاستثمارات نظرا لما سوف تعانيه المناطق المتقدمة من اختناقات . غير انه يوجه لهذا الرأى عدة انتقادات :-

١ - تجاهل اختلاف آثار الاستثمارات من أقليم الى آخر .

٢ - عدم التفرقة بين الاستثمار فى رأس المال الثابت الاجتماعى SOC Social overhead capital (صحة ، تعليم ..)،والاستثمار فى رأس المال الثابت الاقتصادى EOC Economic overhead capital (طرق ، كبارى ، موانى ...) .

٣ - يفترض الرأى السابق ان انخفاض الفوارق الاقليمية يتم عن طريق تركيز الاستثمارات العامة فى المناطق المتخلفة فى EOC أو فى الاستثمار الخاص DPA . ويتطلب هذا الرأى مزيد من البحث للاسباب الاتيه :-

---

(1) M. Chenery : Comparative advantages and Development Policy American Economic Review March 1961 .

- فهناك علاقة ارتباط بين متوسط نصيب الفرد من رأس المـــــال والسكان ٠
- كما أن هناك علاقة ارتباط بين متوسط نصيب الفرد من الانفاق وحجـــم السكان ٠
- وهناك علاقة ارتباط مباشر بين متوسط نصيب الفرد من العوائد ومتوســط نصيب الفرد من الانفاق ٠

وهذا يعنى انه فى غياب سياسة اقليمية موجهه ، فانه سيستمر التوسع فـى الاستثمار فى الهياكل الاساسية فى الاقاليم المتقدمة ٠ وحتى فى حالة ان سياســة الحكومة المركزية سوف توجه الى تفضيل الاقاليم المتخلفة من المشكوك فيه ان يـــتم الغاء الفوارق الاقليمية فى الدخل او فى الاستثمارات أو فى فرص العمالة ٠

وتتضح الاجور السابقة بالتفرقة بين Eoc ، Soc التى تجاهلهاهيرشمان ٠

ويرتبط متوسط نصيب الفرد من الفوائد فى Soc ارتباطا مباشرامع عوامل النمـــو فى حين ان عوائد Soc ترتبط مباشرة مع حجم السكان المطلق ومـــع الكثافة السكانية ٠ ونتيجة لارتفاع العائد الاخير تتميز المناطق المتقدمة والمكتظـــة بالسكان والانشطة بارتفاع متوسط نصيب الفرد من اجمالى العوائد للاستثمـــارات العامة الكلية ٠ لذلك ليس هنـاك أى دليل لاتجاه الاستثمارات العامة نحو المناطـق المتخلفة ٠ واذا صدقت افتراضات هيرشمان عند التطبيق على Eoc فهى مشكـوك فيها بالنسبة لتطبيقها على Soc وبالتالى على الاستثمارات العامة ككل ٠ والـدول النامية فى حاجة مستمرة ومتزايدة لتوسيع Soc ، وهناك بعض القوانين الخاصـــة بالتنمية الاقليمية تخصص ١٠٪ من التوطنات المسموح بها فى الانشطـة Soc ٠

ويمكن شرح ماسبق باستخدام منحنيات الاستثمارات (العامة والخاصة) بحيث يمثل المحور الافقى الاستثمارات العامة P (Soc + Eoc) والمحور الرأسى (الاستثمارات الخاصة D (DPA) . المنحنى الاول x_1 يمثل الاستثمارات فى أقليم يعانى من الاكتظاظ ، فى حالة وجود عوامل تشجع الاستثمارات الخاصة فان ذلك ينتج عن طريق الانتقال التدريجى من m الى m' ، والطلب الملح للاستثمارات العامة يولد تحرك عند n أى تحرك المنحنى الى x_2 .... الى x_3 . وبما ان نمو الاقليم سيستمر فهناك انتقال نسبى فى مكونات P فالنصيب النسبى ل Eoc (المشار اليه فى الرسم بالنقط m n' و n°o) يقل بالمقارنة بالنصيب النسبى لما هو محسوب ل Soc (المشار اليه بالخط المتصل oo' , nn')

وسيستمر النمو الى مالانهاية اذا لم تتخذ اجراءات من قبل السياسة العامة لان الضياعات الخارجية ليست تكاليف ابدية للمنتج الخاص

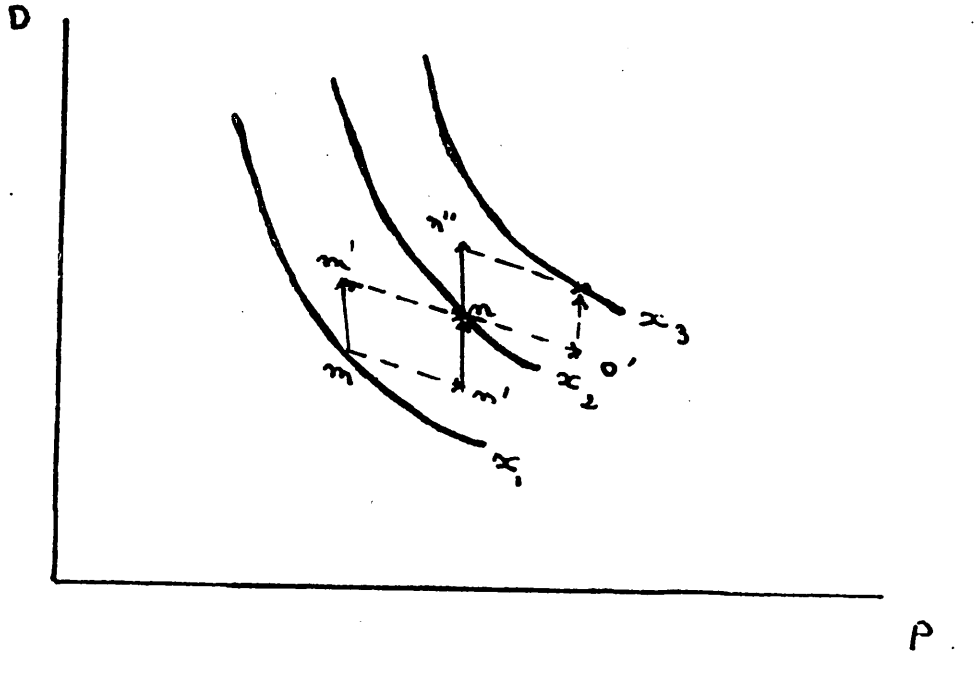

النمو غير المتوازن للاستثمارات العامه (P) والخاصة (D)

وقد اقترح بيرو اقامه اقطاب نمو عن طريق الاستثمار فى Eoc فى الاقاليم متوسطه الحجم • وفى هذه الظروف فانه من المنطقى افتراض ان عدم توازن النمو سيولد عن طريق التوسع فى Eoc • وتبدأ عملية التنمية بالتقال Eoc من m الى n′ ويتبعه توسع تدريجى فى D التى تنقل الاقتصاد من n′ الى n ، وبعد ان يصل الانفاق على Eoc الطاقة القصوى فانه يتم الانفاق فى soc ، اما فى الاقاليم المتخلفه فان هناك حاجة كبيرة الى الاستثمار فى soc • غير ان الاستثمار فيه بمفرده لا يولد النمو فى المناطق المتخلفة لانه سيؤدى الى هجرة الافراد الى الاقاليم الاخرى •

ويمكن تلخيص ما سبق فى انه يمكن تمييز ثلاثة مراحل للتنمية الاقليمية عن طريق اقطاب النمو فى الدول النامية • فى المرحلة الاولى يتم تركيز الاستثمارات العامه والخاصة فى الاقاليم المتقدمة • اما فى المرحلة الثانية فان السياسة العامة تصنع قيود على التوسع فى المناطق المتقدمة المزدحمة ويتم تحويل الاستثمارات الى الاقاليم متوسطة الحجم وتركيزها فى Eoc بحيث يحدث فائض فى طاقتها وتقترب من الطاقة المثلى • وفى هذه الحالة يتم الانتقال الى المرحلة الثالثة حيث يتم التوسع فى soc ، وعندما تصل الاقاليم الى الطاقة المثلى تتحول عملية التنمية الى النمو المتوازن للاقاليم المتخلفة حيث سكانها مؤهلين للنمو عن طريق الاستثمار فى soc (التوازن بين الاقاليم يتم الوصول اليه عندما يتساوى الانتاج الحدى الاجتماعى لكل من DPA ، Soc ، Eoc)

٦ — قطب النمو والدول الناميـــة :—

تختلف المشاكل التى يعانى منها كل اقتصاد عن دولة لاخرى ، كذلك تختلف السياسات المستخدمة لعلاج هذه المشاكل ويرجع ذلك اساسا الى طبيعة هذه الاقتصاديات والى ان التنمية لا تتم فى هذه الدول بنفس الطريقة ولا من خلال نفس القنوات ولا من خلال نفس الهياكل والاجهزة . وتؤدى كل هذه العوامل الى اختلاف اثر قطب النمو من دولة لاخرى واختلاف المعايير التى تستخدم لاختيار الانشطة والمشروعات .

ولذلك لا يجب الاعتماد على تجربة الدول المتقدمة فى تطبيق قطب النمو واستخدامها بنفس الطريقة فى الدول النامية ، فظروف كل منها يختلف باختلاف الهيكل الاقتصادى والمشاكل التى تعانى منها . ولا توجد استراتيجية واحدة لقطب النمو لتطبيقها على كل الدول بل يجب تطويعها بما يتلائم مع اهداف وطبيعة كل منها . فهناك بعض الشروط اللازمة والضرورية لكى يعمل قطب النمو بكفاءة عالية ويحقق النمو المطلوب الا ان الدول النامية غالبا ما تفتقر لمثل هذه الشروط على النحو التالى :—

— يتطلب تنفيذ قطب النمو بفعالية وجود قاعده صناعية مكونه من صناعات كبيره ذات قدرة على تطبيق الاختراعات وهو امر غير متوافر فى الدول الناميـة اذ أن معظم صناعاتها صغيرة الحجم .

— يؤدى قطب النمو الى زيادة الدخل عن طريق الاثر المزدوج للمضاعف ولوفورات الحجم الأأن من اهم عوائق نمو الدخل فى الدول النامية هو ثنائية الاقتصاد ووجود قطاع اقتصادى غير نقدى ، وعدم تنوع الانشطة ومحدودية السوق . وتحد كل هذه العوامل من أثر قطب النمو على زيادة الدخل فى الاقتصاديات الناميـة .

— كذلك تعانى الدول النامية من عدم مرونه الهياكل الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لعدم تطبيقها الاساليب الفنية الحديثة ، ومرونه هذه الهياكل شرط ضرورى لكى يتمكن قطب النمو من احداث اثارة التنموية على المناطق المحيطة به وهو عكس الحال فى الدول المتقدمة التى تتميز بمرونه الهياكل بحيث تتطور نتيجة لاستخدامها الاساليب الفنية الحديثة مما يسمح بخلق البيئة المناسبة للتقدم الاقتصادى وذلك لان عملية التنمية تتطلب تغيرات فى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية بحيث ان عدم مرونه الهياكل يعوق عملية التنمية كما هو الحال فى الدول النامية ، وتصبح المشكلة فى هذه الدول ليس مجرد تعديل الهياكل ولكن احلال نوع من المجتمعات محل الاخر ، فيتطلب القطب باثارة مجتمع يختلف عن ذلك السائد فيها .

— انتشار دفعات النمو الناتجه عن وجود قطب النمو تتم بطريقة مختلفة فى الدول النامية والمتقدمة ، كما انها لا تتم من خلال نفس القنوات ولا من خلال نفس الهياكل والاجهزة .

— كذلك يحد من قدرة قطب النمو فى الدول النامية عدم مرونه الانتقال لعناصر الانتاج ورأس المال والصناعات .

— ايضا يحد من فاعلية تطبيق قطب النمو صعوبة الانتقال الى الاقطاب المختارة وارتفاع العائد فى المدن الكبرى مما يجعل رجال الاعمال يفضلونها على المناطق الجديدة لرغبتهم فى القرب من الحكومة .

— يقتضى نجاح قطب النمو ان يكون جزءا من شبكة حضرية متكاملة ، ويقتضى توافر هياكل اساسية وخدمات من اجل ضمان الترابط بين اقطاب النمو والاسواق . غير ان الدول النامية تعانى من نقص فى الهياكل الاساسية وفى درجة الارتباط بين المناطق المتلفة . وقد يوجد فى الدول النامية بعض مراكز النمو ، غير

ان كل منها معزول عن الاخر لا تربطها علاقات تبادلية تكاملية نتيجة لعـــدم توافر وسائل مواصلات فعالة ، بحيث يقتصر تأثير هذه المراكز على المنطقـــة الموجودة بها فقط لان صفاتها الديناميكية غير كافية لتحقيق تعديل سريـــع لهيكلها الاقتصادى والاجتماعى وغير كافية لتحقيق نمو كل الاقاليم • ولذلـــك تصبح مجرد نقطة نمو ذات آثار محليـه •

ـ كما يقتضى نجاح تنفيذ اقطاب النمو توافر درجة من اللامركزية فى الادارةوالسياسه فى حين تتميز الدول النامية بالمركزية الشديدة •

ويتضح من ذلك انه يجب على كل دولة مراعاه ظروفها وتطويع فكرة اقطاب النمـــو بما يتلاءم مع مشاكلها وواقعهـــا •

ومما سبق يمكن استخلاص الحقائق التاليـــة :ـ

١ـ يقدم قطب النمو سياسة للتدخل فى نظام الانتاج بهدف احداث تغيير كلى فـــى الهياكل القائمة فى القطاع الاقتصادى •

٢ـ كما يقدم هذا المفهوم اساسا علميا وعمليا لسياسة التنمية الاقليمية وذلك عـــن طريق تركيز الاستثمارات فى عدد محدود عن الاقاليم او المراكز مما يحقق معـــدلا سريعا للتنمية اى انه يقدم نظرية للنمو عن طريق عدم التوازن وهو ما يختلـــف عن التحليل النيوكلاسيكى للتوازن الاقتصادى •

٣ـ ترتبط ظاهرة النمو الاقتصادى عن طريق اقطاب النمو بظاهرة التحضر والتصنيـــع

٤ـ تختلف السياسات المتعلقة بقطب النمو من دولة الى اخرى تبعا لاختلاف ظـــروف كل منها •

٥ ـ صعوبة ايجاد تعريف موحد لقطب النمو يمكن تطبيقة فى كل الدول وعدم امكانيـة وضع معيار لتحديد الحجم الامثل للقطب •

٧- الانتقادات التي وجهت لمفهوم قطب النمـــو :-

لقد وجهت عدة انتقادات لنظرية قطب النمو منها ما يتصل بالتحليـــل الذى اعتمدت علية ومنها ما يتصل بهيكل هذه النظرية • فقد وجهت انتقـادات للتعاريف المختلفة التى تعتمد عليها نظرية قطب النمو (قطب النمو ، المجمـــع الصناعى ، الحيز الاقتصادى والحيز الجغرافى •••) ، ولفكرة استقطـاب التنمية فى الحيز الجغرافى - وهى الفكرة الاساسية التى يقوم عليها مفهـــوم قطب النمو - فهذه الظاهرة أخذة فى التناقص فى كثير من الدول • كمـــا انصبت كثير من الانتقادات على الوسيلة التحليلية (١) التى استخدمتهـــا المدرسة الفرنسية وهى جداول المدخلات والمخرجات مما ابعد مفهوم قطـــب النمو عن المعنى الديناميكى الاصلى •

كما وجه انتقاد الى الوسيلة المقترحة لتقليل الاثار السلبية للاستقطـاب وهى وضع اقطاب نمو اخرى معوضـة •

وبالرغم من الانتقادات العديدة التى وجهت لمفهوم قطب النمـــــو فهذا لا يقلل من قيمتة العلمية ، ولكنه يوجة النظر الى ضرورة تعديـــــل ومواءمة المشاكل المختلفة بما يتناسب مع هذه النظرية •

---

(١) J. R. Lasuen: "On Growth Poles" N. Hansen (ed)" Growth Centres in Regional Economic Development" N. J. 1972

N.Hansen;" Criteria for a growth Centre Policy" in A Kuklinski (ed.) Growth Poles and Growth Centres in Regional Planning" Paris 1972, Volume 5 PP. 103 - 124 .

٨ - معايير اختيار اقطاب النمو :-

مازال موضوع المعايير اللازمة لاختيار اقطاب النمو مهملا سواء من جانب مخططى المدن أو من جانب الاقتصاديين . ويرجع ذلك الى ان مخططى المدن يميلون تاريخيا فى العمل على المستوى المحلى والاقليمى متجاهلين برامج وسياسات التنمية الاقتصادية فى حين ينحصر تحليل المخططون الاقتصاديون وبرامجهم على الناحية الاجمالية (حسابات قومية ، دخل قومى ، اتجاهات السكان ، مشاكل سعر الصرف ، الانتاج القومى ، الانتاجية ...) . وكلا الاتجاهان له فائدته ولا يمكن اخذ احدهما دون الاخر ، فلا بد من تفهم طبيعة العلاقة بين الاقاليم وبين القطاعات فى اطار الاقتصاد القومى (١) .

ونتيجة لمحدودية الموارد لا بد من اختيار عدد من مناطق النمو لتبدأ بها عملية التنمية . غير أنه لا يمكن وضع قاعده عامة للمعايير التى تستخدم لاختيار اقطاب النمو يمكن تطبيقها على كل الاقاليم وفى كل الدول فالامر يختلف من دولة لاخرى ومن اقليم لاخر داخل نفس الدولة . غير انه يمكن وضع بعض المعايير الاساسية للاعتماد عليها فى اختيار قطب النمو .

١٠٨ - معيار الميزه النسبية(٢) : يقصد بالميزه النسبية تمتع منطقة معينة باحدى المزايا أو اكثر بالمقارنه بالمناطق الاخرى مما يسمح لها بالتخصص فى انتاج معين بأقل التكاليف ، وبناء على هذه الميزه يتم اختيار المنطقة .

---

(١) Lloyd Rodwing :"Choosing Regions for Development" in J. Friedman and W. Alanso (eds.)" Regional Development and planning" M.I.T. Press Cambridge, 1965 pp. 37-42

(٢) M.Chenery:"Comparative Advantages and Development Policy" American Economic Review . March 1961 .

ويوجه لهذا المعيار عدة انتقادات :ـ

أ ـ يفترض هذا المعيار تساوى سعر السوق مع التكلفة ـ وهو الغرض التوازنى الذى تقوم عليه هذه الفكرة ـ وهو ما لا يحدث الا فى حالة المنافسة الكاملة وهو ما لا يتحقق فى السوق الحالى للدول الراسمالية ولا فى الدول النامية ٠

ب ـ كذلك يتم تقييم كثير من العناصر والسلع على اساس اعتبارات غير اقتصادية مما ادى الى مشاكل عديدة والى حالة من عدم التوازن ٠

حـ ـ كما تتجاهل فكرة الميزات النسبية الوفورات الداخلية والخارجية ٠

٢٠٨ ـ معيار الطاقة الاستيعابية للمنطقة :ـ ويقصد بها القدرة على استيعاب السكان ٠ وتعتبر أحد المعايير الهامة لاختيار قطب النمو ٠ وتتحدد الطاقة الاستيعابية بالقدرة على الامتداد الافقى والامتداد الرأسى وكذلك بمدى توافر الهياكل الاساسية وتكاليف اقامتها ٠

٣٠٨ ـ معيار مدى مساهمة المنطقة فى تحقيق اهداف التنمية :ـ بحيث يتم اختيار المنطقة التى تساهم فى تحقيق هذه الاهداف وفقا لاولوياتها ٠

٤٠٨ـ معيار امكانيات النمو (١) :ـ تعتمد فكرته على توافر ميزه توطنية فى المنطقة من حيث تواجد المادة الخام والعمالة والاسواق ٠

---

(1) J. Boudeville, L'espace et les Pôles de Croissance" Presses universitaires. Paris. 1968

٥٠٨ - معيار المضاعف الاقليمي [١] : من الضرورى معرفة نوع الانشطة الموجودة أو المزمع اقامتها على اساس ان تكون توليفة الانشطة ذات مضاعف اقليمى مرتفع بحيث تحقق اعلى معدل تنمية لهذه المنطقة وللمناطق المحيطة • ويتم استخدام المضاعف الاقليمى لدراسة العلاقات الموجوده بين مختلف الانشطة ومدى تأثير الدفعات المتولدة من احدى الانشطة على الانشطة الاخرى •

وقد تستخدم بعض الاساليب التحليلية أو الرياضية (مثل البرمجه الخطية أو جداول المدخلات والمخرجات [٢]) من اجل اختيار قطب النمو • غير أن مشكله البيانات تحول دون استخدام هذه الاساليب ، بالاضافة الى أن استخدام جداول المدخلات والمخرجات يفترض تجانس خطى لدوال الانتاج وثبات المعاملات الفنية •

---

(١) محمد حسن فهم النور : " مجالات التخطيط الاقليمى واساليبة التحليليه " مذكرة رقم ١٠٤٠ ، معهد التخطيط القومى ، القاهره ١٩٧٣ •

(٢) B. Stevens: " Interregional Linear Programming" Journal of Regional Science Vol. I No. 1 1958

٩ — معايير اختيار الانشطة داخل قطب النمـــو

من التعريف السابق لقطب النمو رأينا انه لابد من وجود نشاط قائد له قـــدرة على اشعاع النمو ، ويرتبط بعلاقات تكاملية فنية مع مجموعة الانشطة الاخرى. لذلـــــك من الضرورى معرفة المعايير التى يتم الاعتماد عليها فى اختيار النشاط القائد والانشطـــة الاخـــــرى.

ومن تعريف النشاط القائد يتضح ضرورة وجود بعض الصفات الواجب توافرها لاعتبار اى نشاط قائدا . واهم هذه الصفات هى أن يتمتع النشاط بتشابك كلى (علاقات اماميـــة وخلفية) مرتفع مع الانشطة الاخرى. وبذلك يمكن استخدام نموذج رياضى [1] يعتمد علـــى جداول المدخلات والمخرجات ، وبالتالى يعتمد على التشابكات القطاعية لتتبع الاثـــــار المباشرة والاثار غير المباشرة على الاقتصاد القومى. وتقوم الفكرة الرئيسية على أن مجمـــوع صفوف مقلوب مصفوفة ليونتييف $(I-A)^{-1}$ تمثل العلاقات الامامية للانشطة . [2]

$$L F_i = \sum_{j=1}^{n} b_{ij} \quad \ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

---

(١) p.N. Rasmussen: "Studies in Inter Sectorial Relations" Amesterdam, 1957

Yan and Ames : "Economic Interrelatedness" Review of Economic Studies 1965 P. 299.

(٢) N. Yotopolus : "A balanced growth version of the Linkage Hypothesis A test, The quartely Journal of Economics, 1973 .

ومجموع اعمدة مقلوب المصفوفة يمثل العلاقات الخلفية للانشطـــة

$$L B_j = \sum_{i=1}^{n} b_{ij} \quad \ldots\ldots \quad (2)$$

وبهذا يمكن الحصول على اجمالى التشابك بين الانشطة (العلاقات الاماميـــة والعلاقات الخلفيـــة) .

$$L = L B_j + L F_i \quad \ldots\ldots\ldots \quad (3)$$

والنشاط القائد هو النشاط الذى يتمتع باعلى تشابك كلى . ومن اجل تحديـــد ذلك يتم ترتيب الانشطة وفقا لدرجة تشابكها . ويحتل المركز الاول النشاط الذى يتمتـــع باعلى تشابك كلى ، والمركز الثانى النشاط الذى يليه من حيث التشابك وهكذا .. الـــى آخر الانشطة . ويختلف هذا الترتيب باختلاف الهدف الذى تسعى الدولة الى تحقيقـــه (اكبر اسهام فى القيمة المضافة ، تحقيق اعلى عائد صافى من النقد الاجنبى سواء بتحقـــق اكبر قيمة من الصادرات او اقل قيمة من الواردات او كليهما او بتشغيل اكبر عدد من العمال) .

اما فيما يتعلق بباقى الانشطة فهناك اكثر من معيار يعتمد عليه :ـ

أ ـ معيار الربحية : يبرر اختيار نشاط بمدى الربحية التى يحققها . ويقصد بالربحيـــة هنا الربحية من وجهة النظر القومية . فهناك مشروعات قد تتمتع بربحية عاليـــــة ولا يتم اختيارها من جانب المخطط الاقليمى وذلك لاعتبارات اخرى تتعلق بالمجتمـــع كذلك قد توجد مشروعات ذات ربحية منخفضة ويتم اختيارها لانها مربحة من الناحيـــة القومية ، وذلك لانه لا يتم النظر الى نشاط واحد ولكن ينظر الى مجموعة المشاريـــع المتكاملة (اى الربحية الاجتماعية) .

ب - ويرى البعض استخدام معيار تحليل التكلفة والعائد فى اختيار الانشطة غير ان هذه الطريقة تحتاج الى حسابات معقدة بعض الشئ .

جـ - كذلك يوجد معيار معدل القيمة المضافة بالنسبة لرأس المال المستثمر ، وبذلك تكون الانشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة مفضلة عن غيرها . غير ان استخدام هذا المعيار يقابلة مشكلة اختلاف الاسعار والاجور والفوائد عن قيمتها الحقيقية (وذلك لتدخل الدولة فى تحديدها) . غير انه يمكن التغلب على هذه المشكلة باستخدام الاسعار الظلية والتى تعكس القيمة الحقيقية لهذه العوامل الى حد كبير .

د - كما يمكن استخدام العديد من المعدلات لابراز افضل استخدام للعوامل النادرة مثل

معدل رأس المال الانتاج Capital / output ratio

معدل العمل / الانتاج Labour / output ratio

وكثير من المعاملات الاخرى التى تظهر كفاءة انتاج الانشطة .

١٠ - القيود حول نمو الاقطاب فى مصر

وباستخدام المعايير السابقة يتم التوصل الى عدد من الاماكن يمكن اختيارها كأقطاب نمو مثل السويس ، والاسماعيلية ، وبورسعيد واسيوط وقنا ونجع حمادى والوادى الجديد والبحر الاحمر والصحراء الغربية (١)

ويمكن ان تنجح المناطق المختارة كأقطاب نمو وفقا للمعايير السابقة اذا تم توجيه سليم للاستثمارات وتم تحسين الادارة على المستوى المحلى واذا توافرت مجموعة

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر :

علا سليمان الحكيم : اقطاب النمو كاستراتيجية للتنمية الاقليمية فى مصر

رسالة دكتوراه - جامعة القاهرة ١٩٨٥ .

من الشروط اللازمة والضرورية ـ السابق شرحها ـ لكى يعمل قطب النمو بكفـــــاءة عالية ويحقق النمو المطلوب • غير ان هناك بعض القيود على نمو الاقطاب فى مصر مثل :ـ

ـ صعوبة خلق اساس اقتصادى واسع لجذب السكان واقامتهم لانحصارها اما فى صناعة واحدة او فى عدد محدود من الصناعات الزراعية او الصناعات الصغيرة •

ـ صعوبة توفير الهياكل الاساسية الضرورية لارتفاع تكاليف اقامتها •

ـ البعد عن الاسواق وعن الحكومة المركزية •

ـ ارتفاع تكاليف الاستثمارات فى المناطق النائية •

ـ نقص المؤسسات اللازمة فى مختلف المجالات لزيادة جاذبية المناطق للتوطن البشرى

ـ المركزية فى السياسة والادارة •

١١ ـ البدائل والسياسات المصاحبة لهذه الاستراتيجيـــة

وتعتبر استراتيجية اقطاب النمو استراتيجية طويلة الاجل لاتظهر اثارها فى المدى القصير ولا فى المدى المتوسط • وتطبيق هذه الاستراتيجية كأساس للتنمية الاقتصاديـــة يقتضى تعضيده بسياسات قصيرة الاجل من اجل تحسين اوضاع المدن الكبرى التـــى مـــازالت بها امكانيات للنمو ـ لكى تستوعب اعدادا متزايدة من السكان • فهـــى تحتاج الى قدر ضخم من الاستثمارات لاقامة الهياكل الاساسية الضرورية ولتوفير الخدمـات اللازمـــة •

ولذلك من الضرورى وضع اولويات فى عملية تنفيذ هذه الاقطاب • نتيجة لمحدوديـة الاستثمارات فى مصر • بحيث يتم البدء فى اكثرهم فاعلية والذى يتوافر فيه قدر اكبـــر من امكانيات النمو ويتميز بوفرة فى الهياكل الاساسية والخدمات ويتمتع بقاعدة صناعيـــة والاقرب الى الحكومة المركزيـــة •

لذلك يقترح اتباع سياسات قصيرة الاجل جنبا الى جنب مع استراتيجية اقطاب النمو بحيث تهدف اساسا الى تقليل درجة التركز فى المدن الكبرى عن طريق التوسع فى المناطق الصحراوية ، كما تهدف الى المحافظة على الاراضى الزراعية اى سياسات تهدف الى استخدام اكثر فعالية لموارد التنمية وتعظم استرداد التكاليف وتنسق بين قرارات الاستثمار الاقليمية :ـ

١ ـ اقامة مدة تابعة قريبة من المدن الكبرى للاستفادة وفورات التجمع وخاصة الهياكل الاساسية والخدمات والعمالة مما يساعدها على جذب السكان والانشطة وخلق فرص عمل . وتعتبر هذه السياسة من افضل السياسات قصيرة الاجل الواجبة الاتباع لتخفيف الضغط عن المدن الكبرى وذلك لتوفر امكانيات النمو لهذه المدن التابعة لقربها من المدن الكبرى ، وبالتالى فهى ليست فى حاجة الى نقل بعض الوظائف الحكومية اليها كما ان تكاليف النمو فى هذه المدن تعتبر معقولة بالمقارنة بالحلول الاخرى (خاصة بالمقارنة بالسياسة المتعلقة باقامة مدن جديدة)

٢ ـ اقامة مدن جديدة وتنميتها بما يتناسب مع اقتصاديات كل منها وبما يحقق توطين افضل للموارد للوصول لاعلى معدلات للتنمية مما يجعل منها مناطق اكثر جذبا للعمل وللاقامة فيها . والغرض من اقامة هذه المدن الجديدة هو تشجيع النمو على الاراضى الصحراوية ، واحداث لامركزية فى توزيع السكان والانشطة بعيدا عن القاهرة والاسكندرية .

٣ ـ استخدام افضل للارض عن طريق التنمية الرأسية بزيادة كثافة المناطق التى تتميز بانخفاض الكثافة . وهذه السياسة بالاضافة الى انها تحقق افضل استخدام للارض فانها تمتص الزيادات السكانية من المناطق التى تعانى اصلا من ارتفاع الكثافة السكانية ، ويمكن عن طريق معرفة اتجاهات نمو السكان فى القاهرة والاسكندرية توجيه الزيادة السكانية الى المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة .

٤ - تنمية ممرات التنمية (مر حلوان / المعادى) وتشجع هذه السياسة تنمية الممرات التى تربط بين منطقتين متميزتين بحيث ان اقامتها يخفف من الضغط على وسط المدينة .

٥ - تشجيع تنمية الضواحى (مدينة نصر ومصر الجديدة)

قائمـــــة المراجـــــــع

1. Boudeville, J.: "Problems of Regional Economic Planning" Part I, Edinburgh, 1966.

2. ———————— : "Aménagement du Territoire et Polarization" M.Th. Génin, 1972.

3. ———————— : L'espace et les pôles de Croissance" presses universitaires, Paris, 1968.

4. Chenery, M. : "Comparative Advantages and Development Policy" American Economic Review, March 1961.

5. Davin, L., Deeger L., Paelinck, J.: "Dynamique Economique dans La Région liégeoise", Paris, 1959.

6. El Sherif, W.T.: "Le rôle des Industries motrices dans le Démerrage despays envoie de Développement "INP 1967.

7. Friedman, J. and W. Alonso: "Regional Development and Planning" Cambridge, June 1965.

8. Gokham, V.M. & N. Karpov: "Growth poles and Growth Centres in Kuklinski (ed.)" "Growth poles and growth centres in Regional Planning". Mouton Paris. 1972.

9. Hansen, N. : "Criteria for a Growth Centre Policy" in kuklinski (ed.) "Growth poles and Growth Centres in Regional Planning" Mouton Paris, the Hague, 1972.

10. ———————— : Growth Centres in Regional Economic Development" N.Y. 1972.

11. Hermansen, T.: "Development Poles and Development Centres in National and Regional Development" in A. Kuklinski (ed.)" Growth Poles and Growth Centres in Regional Planning" Mouton, Paris, 1972.

12. Hermansen, T.: "Development Poles and Related Theories" in N. Hansen (ed.)" "Growth Centres in Regional Economic Develop. 1972.

13. Hirschman, O., "Stratégie du Développement Economique"Editions Ourrières , Paris 1964, P. 11.

14. Kuklinski, A.: "growth poles and Regional Policies" Mouton. Paris 1972.

15. Kuklinski, A.: "growth poles and growth centres in Regional Planning" Paris 197

16. Newcombe, V.Z.:"Creating an Industrial Development pole in Southern Italy" Journal of the town planning Institute Volume 55 April 1969 PP. 157-161.

17. Perroux, F.: "Note sur la Notion des pôles de croissance". Economie Appliquée 1955.

18. Pottiers, P: "Axes de communication et de Developpement Economique" Revue Economique 1962.

19. Rasmussen, P.: "Studies in Intersectorial Relations" Amesterdam, 1957.

20. Richardson, H.:"City Size and National Spatial Strategies in Developing countries" W.B. Staff Paper No. 252 April 1972.

21. Rodwin, L.:"Choosing Regions for Development"in J.Friedman & W.Alonso (eds.) "Regional Development and Planning" M.I.T. press 1964.

22. Stevens, S.: "Interregional linear programming" Journal of Regional Science Vol. I No. 1, 1958.

23. Vanneste, O.: "The growth pole concept and the Regional Economic Policy" Templehold, Belgium 1971.

24. Yan & Ames: "Economic Interrelatedness" Review of Economic Studies, 1965.

25. Yotopolus, N.: "A Balanced growth version of the linkage hypothesis". A test, the Quartely journal of Economics, 1973.

٢٦ ـ علا سليمان الحكيم : " اقطاب النمو كاستراتيجية للتنمية الاقليمية فى مصر " رسالة دكتوراه جامعه القاهره ١٩٨٥

٢٧ـ محمد حسن فج النور : " مجالات التخطيط الاقليمى واساليبه التحليلية " مذكرة رقم ١٠٤٠ ، معهد التخطيط القومى ، القاهره ١٩٧٣ .